كلمة رئيس هيئة التحرير

دور المجلات المتخصصة في تعزيز البحث العلمي

العميد د. حبيب القزي

المجلة العلمية منشور هادف إلى تسليط الضوء على قضايا حديثة مثارة أو للتعريف بابتكار علمي أو لإثارة الجدلية الفكرية حول نقاط محل اهتمام، وهي الوسيلة الأكثر مصداقية لنشر المعرفة وتبادل الأفكار بين الباحثين في العالم وليس فقط على المستوى المحلي، كما تعدّ ركيزة أساسية في تطوير البحث العلمي عالميًا، لكونها تلعب الدور الموجّه نحو بحث القضايا الأكثر إلحاحًا في كل تخصص ما يسهم في إثراء المعرفة العلمية وتجنب التكرار غير المجدي في الدراسات وتُسهل التراكم المعرفي في مختلف التخصصات، كما يمكن أن تكون المجلة أداةً توجيه أنظار الباحثين نحو موضوعات بحثية تمس الواقع، خاصة تلك التي تُخصص أعدادًا خاصة لقضايا معينة، من خلال الدعوة للاستكتاب بموضوعٍ محدد.

وتزداد أهمية المجلات العلمية في أن الأبحاث والدراسات المنشورة فيها تخضع للتحكيم العلمي الصارم من النخب الأكاديمية المتخصصة ما يمنحها قيمة مضافة عندما تصبح منصةً لنشر الدراسات الأصيلة، بخاصةٍ المجلات التي تعتمد نظام التحكيم العلمي (Peer Review)، والذي يُعد أداة رئيسية لضمان دقة وجودة وموضوعية الأبحاث المنشورة، وهو نظام يشجع الباحثين على الالتزام بأعلى معايير المنهجية والحياد ما شكّل وسيلة للاعتراف بمجهود الباحثين وتحوّل إلى معيارٍ أساسيٍ في الترقية الأكاديمية والحصول على التمويل البحثي، مما يعزز الإنتاجية العلمية.

وكان التساؤل حول تنطبق هذه المعيارية على كافة المجلات، الإجابة وبدون تردد سلبية، إذ يوجد الآلاف من المجلات التي لا تراعي القواعد العلمية ولا الهدفية من النشر، ولضبط هذه الحالة الشاذة تمّ اعتماد مراجع لتصنيف المجلات، بحيث أن المجلة العلمية هي المجلّة المصنّفة في أحد مواقع تصنيف المجلات العلمية ذات القيمة العالمية الموزونة.

ولهذا عندما أنشئت مجلة الحقوق والعلوم السياسية، كانت دائماً تسعى إلى تحقيق المرتبة العلمية العالمية، وبالفعل كانت هذه المجلة معتمدة من العديد من الجامعات العربية والأجنبية كمجلة موثوقة ومصنّفة لنشر الأبحاث العلمية لأفراد هيئاتها التعليمية وطلبتها، ونذكر منها على سبيل المثال: فرنسا، ألمانيا، الهند، المملكة العربية السعودية، الأردن، العراق، المغرب، تونس، الكويت، قطر، وغيرها من الجامعات المنتمية لدولٍ أخرى.

ولكي تثبت هذه المجلة العائدة لإدارة رسمية لبنانية، مكانتها العلمية فإنها تقدّمت بطلب تصنيف في موقع ذو انتشار عالمي وتأثير مرتفع ويضمّ قواعد بيانات عالمية وهو موقع Web of Science وننتظر انتهاء الإجراءات لدى هذه المؤسسة بعد أن انجزنا كافة المتطلبات المفروضة. ولكي نضمن سهولة الوصول إلى هذه المجلة في زمن الذكاء الاصطناعي والمعلوماتية الرقمية، فإن الجامعة اللبنانية تعتمد النشر الالكتروني المفتوح (Open Access) إلى جانب النشر الورقي.

ونتطلع في المستقبل القريب أن تتفرع هذه المجلة العلمية المتخصصة إلى ثلاثة فروع هي: فرع القانون الخاص، فرع القانون العام، فرع العلوم السياسية. لكي تبقى دائماً سبّاقة في نشر المعرفة العلمية الحديثة وذات القيمة العملية والنظرية بما يحقق فعلياً الاسهام الفعلي في دعم النشر العلمي الذي بدونه لا تتقدّم الجامعات ولا تحقق الغاية المرجوة منها في التقدم العلمي.